



# أهم تعديلات نظام 2008 على نظام 1993

■ صدر عام 2008 دليلاً محدثاً لنظام الحسابات القومية، يتضمن بعض المعالجات لبعض متغيرات هذا النظام. ويتضمن الجدول أدناه ملخصاً لهذه التعديلات، وتأثيراتها على تقدير الناتج المحلي الإجمالي.

آلية التأثير	مصدر التأثير
<p>i. تحويل البحث والتطوير من الاستهلاك الوسيطى إلى التكوين الرأسمالى الإجمالى) يغير قيمة الناتج المحلى الإجمالى بنفس القدر).</p> <p>ii. إضافة إندثار البحث والتطوير إلى الناتج غير السوقى (وفقاً لـ "أ" أعلاه) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى.</p>	<p>أ. رسملة البحث والتطوير</p>
<p>ترتفع قيمة الناتج المقيم حسب التكلفة بمقدار القيمة الضمنية للعائد على رأس المال (نحتاج لقيمة الأصول الإجمالية لغرض احتساب العائد على رأس المال). وبناء على ذلك ترتفع قيمة الناتج المحلى الإجمالى بنفس القيمة الضمنية المشار إليها أعلاه.</p>	<p>ب. تقييم الناتج للاستخدام الخاص ضمن القطاع العائلى، والشركات، ليشمل العائد على رأس المال</p>
<p>i. نقل الإنفاق على الأجهزة العسكرية من الاستهلاك النهائى إلى التكوين الرأسمالى الثابت: لن تغير هذه المعالجة قيمة الناتج المحلى الإجمالى.</p> <p>ii. يتطلب الأمر إضافة اندثار رصيد من المال الثابت العسكرى للناتج الحكومى، الأمر الذى سيقبل قيمة الناتج المحلى الإجمالى.</p> <p>iii. ضرورة فصل التكوين الرأسمال الإجمالى العسكرى عن نظيره غير العسكرى (الأمر الذى يؤثر على معدل النمو).</p>	<p>ج. التغيرات فى تسجيل إستحقاقات المعاشات التقاعدية</p>

آلية التأثير	مصدر التأثير
<p>i. ارتفاع تعويضات العاملين بالشركات.</p> <p>ii. انخفاض فائض التشغيل للشركات.</p> <p>iii. لا يترتب على ذلك تغير الناتج المحلي الإجمالي، بل تغير دخل القطاع العائلي.</p>	<p>د. رسملة الإنفاق على الأنظمة التسليحية</p>
<p>i. يعتمد الأمر على الهيكل السائد للأدوات المالية، إلا أن الاتجاه لصالح زيادة خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة.</p> <p>ii. على سبيل المثال فإن قروض الصناديق المدارة للحساب الخاص والأشكال الأخرى لحقوق الملكية ستولد ناتجاً أكبر في ظل صفرية سعر الفائدة.</p>	<p>هـ. الطريقة المعدلة لاحتساب "خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة"</p>
<p>i. تغير تعويضات العاملين للمنتجين السوقيين، وغير السوقيين.</p> <p>ii. تغير القيمة المضافة للمنتجين غير السوقيين، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>iii. تغير صافي الإقراض/الاقتراض للحكومة، والدين الحكومي.</p>	<p>و. معالجة خيارات أسهم العاملين</p>